لهـا واعلنت بنود الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني على لسـان طاهـر حكمت، وزيـر الثقـافة ووزير الاعلام بالوكـالة، في ١٩٨٥/٢/٢٣، الا انهـا، وفي غضون الشهرين الماضيين، اوضحت مفهومها للاتفاق بشكل تفصيـلي؛ وذلك على لسان الملك حسين حيث اوضح المفهوم الاردني للاتفاق على انه يقوم على اساس القرار الدولي رقم ٢٤٢، وذلك عبر مقابلة اجرتها معه صحيفة «نيوزويك تايمز»، قال فيها: «ان اتفاق عمان يقضي بان عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية قد تخليا، فعلياً، عن القـوة وقررا انتهاج خط البحث عن تسوية، مما سيـؤدي بالتـالي الى مفـاوضات». وقد اضاف الملك حسين: «ان الاتفاق يوضح، ايضاً، ان م.ت.ف. ترغب في قبول دولة مرتبطة كونفدرالياً مع الاردن، وذلك يعني ان المنـظمـة قبـلت قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢» (**القبس**، الكويت، ١٩٨٥/٣/١٨).

كما اوضح طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، في مؤتمـر صحـافي في واشنـطن، ان الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني يقوم على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، ويحتوي افكاراً كثيرة مستمدة من مبادرة ريغان ومن مقررات فاس (**المصدر نفسه**، ١٩٨٥/٣/١٩).

وعـلى اثـر لقاء طاهر المصري مع نظيره الاميركي جورج شولتس في واشنطن، صرح المصري لشبكة آي . بي . سي الاميركية بان م.ت.ف. وافقت ضمنيا على القرار ٢٤٢ لمجلس الامن، وحث الولايات المتحدة على اجراء حوار معها (**النهار**، بيروت، ١٩٨٥/٣/٢٢).

وفي تصريح لصحيفة الـ «باس» الاسبانية، اوضح الملك حسين ان كل لحظة لها اهميتها في تجنب صراع جديـد بسبب تدهور الوضـع في الشرق الاوسط منذ عامين، وتابـع: «هذه اخر فرصة لتحقيق حلم السلام، ولا يوجـد وقت امـامنـا تقريبا... شهور قليلة لاغير» (**السفير**، ١٩٨٥/٣/٢٢).

كما اعلن الملك حسين ان ياسر عرفات قد وافق على قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢، موافقة واضحة لا غبـار عليهـا، وذلك في حديث له لشبكة التلفزيون الاسباني (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٣/٢٧).

وفي غضـون الزيارة الرسمية لاسبانيا، قال الملك حسـين، في خطابه الذي القاه امام مجلس الشيوخ الاسبـاني، انـه بالنظر لكون قضية فلسطين هي في جوهر النزاع العربي ـ الاسرائيلي واسباب استمراره، فقـد اقرت غالبية دول العالم وشعوبه بحق الشعب الفلسـطيني في تقـريـر مصيره بكل حرية على ترابه الوطني، كمـا اعترفت هذه الغالبية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثله الشرعي والوحيد الذي له، وحده، حق تمثيله والتفـاوض نيابـة عنـه. وعلى الرغم من الاجمـاع الدولي في القـرارين ٢٤٢ و٣٣٨، والخطر الذي يمثله بقـاء المشكلة من دون حل، فان الادارة السياسية الدولية قد جرى تعطيلها من قبل اسرائيل التي اظهرت، دوماً، انها تريد الارض والامن والسلام، وتنكـر على الاخـرين حقوقهم المشروعة، وتسعى الى فرض سيـاسـة الامر الواقع، واقامة المستعمرات في الاراضي العـربيـة المحتلة وتهجـير سكانها وتضييق الخناق عليهم (**السفير**، ١٩٨٥/٣/٢٧).

هذا وقـد استمـر موقف جمهورية مصر العربية، المـؤيـد والداعم للاتفـاق الاردني ـ الفلسطيني مع مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية بضرورة الاسراع في تشكيـل الوفـد الاردني ـ الفلسطيني المشترك في مباحثات السلام. وفي هذا الصدد، اعلن كمال حسن علي، رئيس الوزراء المصري، في ختام زيارته لرومانيا، أن على م.ت.ف. ان تقرر مسألة التمثيل الفلسطيني في الوفـد المشتـرك مع الاردن في المحـادثـات المقبلة الخاصة بالسلام في الشرق الاوسط. وأكد ان الاتفاق بين الاردن ومنظمة التحرير هو مرحلة جديدة في اتجاه السـلام، وهذا هو العنصر الذي يجب ان ندفعه الى امام ونشجعه (**النهار**، ١٩٨٥/٣/٢٣).

اما حسني مبارك، فقد اكد من جهته، وفي حديث له مع جريـدة «السياسة» الكويتية (١٩٨٥/٤/٤)، اشـادته بالاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، وقال: «ان الذين يقولون عنه انه اتفاق هش لماذا لا يقدمون لنا الاتفـاق الصلب؟ اذا كان العـالم العـربي يريد ان يهاجم اتفاقاً يمكن ان يخدم عملية السلام ويفرغه من مضمونه، ويدفع إلى اليأس من طرحه، فما علينا، اذاً، إلا ان نقفل الصفحة الفلسطينية ونسكت حتى يقدم اصحـاب نظرية الاتفاق بديلهم الصلب». واضاف: «ان الاتفـاق الاردني ـ الفلسطيني، على حد علمي، تسانده معظم الدول العربية لانه اتفاق قد يؤدي الى الحـل العـادل للقضيـة الفلسـطينيـة، وهو نموذج للاعتدال الفلسطيني امام العالم الذي يصف العرب بانهم لا يريدون السلام» (**السياسة**، الكويت، ١٩٨٥/٤/٥).

الموقف السوري المعارض

اما الجمهورية العربية السورية، فقد شددت من